بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،،

تابع وفد بلادي باهتمام بالغ المناقشـــات الجارية في إطار هذا البند المدرج على جدول أعمال اللجنة، وأود أولاً باســـم دولة الكويت أن أتقدم بالشـــكر إلى معالي الأمين العام، وإلى المقررين الخاصـين ورؤسـاء اللجان والخبراء المسـتقلين على تقاريرهم القيّمة التي أثرت النقاش حول الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وحمايتها.

السيدة الرئيسة،،،

تعتبر دولة الكويت مسـائل حقوق الإنسـان من أولوياتها، ويتجسـد هذا الاهتمام على الصـعيد الوطني في مواد دسـتور دولة الكويت، حيث نص على المسـاواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وكفل حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، مثل الحق في الحياة، وحق الحصـول على المأوى، والحق في التعليم، والرعاية الصـحية، والحق في العمل من أجل تحقيق حياة كريمة، كما كفل الدسـتور حرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتعبير عنه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما من وسـائل، وحرية الصحافة والطباعة النشر، وكفل الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات.

إن اهتمام بلادي في حقوق الإنسـان جعلها بيئة جاذبة لأكثر من 120 جنسـية، تمتاز بتنوع ثقافي وديني يثري نمو المجتمع، وتثمن دولة الكويت عالياً جهود الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة، وتعتبرهم شـركاء أصـليين في ازدهار البلد وتقدمه، من هذا المنطلق فإن بلادي اعتمدت تدابير تشـريعية وتنفيذية لتعزيز وحماية حقوق كافة المقيمين على أراضـي الكويت، بما في ذلك التصـديق على 19 اتفاقية تعني بالحقوق الأسـاسـية للعمل، ومن أهمها تجريم السـخرة في العمل والعمل الإجباري، والقضاء على التمييز في شغل الوظائف، والقضاء على التفرقة العنصرية في مجال الاسـتخدام والمهنة، والحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، ويجب هنا التنويه بأن انفتاح

دولة الكويت لاستقطاب القوى العاملة من كافة أنحاء العالم يساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد في الدول المرسلة للعمالة.

السيدة الرئيسة،،،

جاء الاهتمام بحقوق الإنسان إيماناً من دولة الكويت بأثرها على حماية الفرد والمجتمع على حد سواء، خصوصاً من جانب مطابقتها مع الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي صادقت على أغلبها، وهي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ العهد لدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وساهمت دولة الكويت في تنفيذ ما جاء في تلك الصكوك الإنسانية ودعم قضايا حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الإيجابية والفعالة في المحافل الدولية وتقديم المساهمات الطوعية للآليات والأجهزة الأممية المعنية في تطبيقها ومتابعتها.

السيدة الرئيسة،،،

يشهد عالمنا المعاصر اهتمام متنامي بحقوق الإنسان لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب، وبالرغم من ذلك فأن استمرار نشوب النزاعات المسلحة وخطر الإرهاب واللا استقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى زيادة الانتهاكات التي يتعرض لها الأبرياء من البشر في بعض مناطق العالم، مما يضعنا جميعاً أمام تحديات عظيمة.

وفي هذا الصدد، يندد وفد بلادي بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال فرض قيود على حركته، ومصادرة أراضيه، وهدم منازله، وتهجيره قسراً، ومواصلة اعتقال

واحتجاز الآلاف من الفلســـطينيين، واتباع نهج العقوبة الجماعية، مما يمثل انتهاكاً صـــارخاً لمبادئ حقوق الإنســـان المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنســـان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وتشـــاطر دولة الكويت القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنســـان في الأراضـــي الفلســـطينية المحتلة منذ 1967 جراء تداعيات ممارســـات الاحتلال الإســـرائيلي، ويجدد وفد بلادي دعوته للمجتمع الدولي للاضـــطلاع بمســـؤولياته من أجل وقف الانتهاكات غير القانونية للســـلطة القائمة بالاحتلال، وإجبار الســـلطة المحتلة على تطبيق التزاماتها وفقاً لقرارات الشـــرعية الدولية وتنفيذ التوصـــيات التي شـــدد عليها المقرر في تقريره A/71/554 وأهمها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بأقرب وقت ممكن، حيث أنه من المستحيل فصل الاحتلال عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام والأوضاع الإنسانية المزرية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق.

السيدة الرئيسة،،،

يتابع وفد بلادي ببالغ القلق والحزن اســـتمرار الأزمة في ســـوريا والتي دخلت عامها السادس، وما يعاني منه الشعب السوري الشقيق من تزايد أعمال العنف التي ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وفي ظل تعاظم المعاناة الإنسـانية التي يعيشـها الشـعب السـوري الشـقيق، بادرت دولة الكويت باسـتضـافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضـع الإنسـاني في سـوريا بالإضـافة إلى المشـاركة في رئاسـة المؤتمر الرابع لدعم سـوريا والمنطقة، وتجاوز إجمالي ما قدمته دولة الكويت خلال السنوات الخمس الماضية 1.6 مليار دولار لمجتمع اللاجئين والنازحين السوريين.

كما تسـتضـيف دولة الكويت ما يزيد عن مائة وثلاثين ألف مواطن سـوري، أي ما يمثل عشـــرة بالمائة من إجمالي تعداد المواطنين الكويتيين، وذلك انطلاقاً من القناعة بأهمية تعاون المجتمع الدولي في إغاثة اللاجئين والمهاجرين حول العالم وتقاسم الأعباء.

وهنا يشدد وفد بلادي على ضرورة الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الذي يؤكد أهمية استمرار وصول الإمدادات والمساعدات للاجئين والنازحين داخل سوريا، وضرورة تضافر الجهود الدولية للوصول إلى حل سياسي سلمي ومستدام للأزمة بما يحقق للشعب السوري تطلعاته في حياة آمنة وحرة وكريمة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي الإشارة إلى تبنيه لمشروع القرار المطروح في اللجنة حول حالة حقوق الإنسان في سوريا.

السيدة الرئيسة،،،

في الختام، لطالما حرصت دولة الكويت على التمسك والالتزام بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتفعيل التعاون الدولي من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية لحقوق الإنسان والشراكات مع جميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان في سبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.

شكراً السيدة الرئيسة،،،

***